جيش من الموظفين.. نصفهم عمالة فائضة

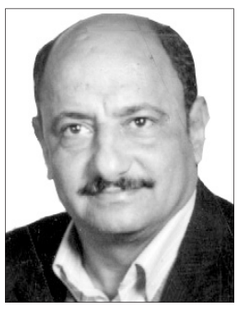

أحمد عبدربه علوي

●، تضخم الجهاز الإداري للدولة أصبح مشكلة صعبة أدت إلى ترهل في وظائف السلطة وتكدس الجهاز الحكومي بالمستشارين والوكلاء والمدراء العموميين والموظفين أدت إلى ترهل في دواوين الحكومة والذين يملكون مشكلة مزمنة منذ عدة سنوات فليس هناك حاجة للكثير لخدماتهم »جيش من الموظفين« يحتل دواوين الحكومة تعدادهم بمئات الآلاف يتقاضون مرتبات بعشرات الملايين من الريالات نصفهم يمثل عمالة فائضة تترتب عليها سلبياً آثار متعددة تستدعي الضرورة التخفيف من التضخم المتزايد في الجهاز الإداري للدولة على نحو يجعل إدارة الدولة والمجتمع تكتسب مزيداً من الحركية والفعالية.. ونوضح هنا أن الحكومة ليست مجلس الوزراء فقط نحو أكثر من ثلاثين وزيراً تقريباً وليست سلطات الحكم الثلاث »التشريعية والتنفيذية والقضائية« وإنما هي أيضا الجهاز الإداري للدولة فضلاً عن شركات وهيئات القطاع العام والإدارة المحلية ومن في حكمها التي تضخم مئات الآلاف من الموظفين والعمال ويتسع نشاطه ليغطي الكثير من الأمور الصغيرة والكبيرة في حياتنا .. كما يلزم توضيح التداخل الملحوظ في بعض المفاهيم المستخدمة في هذا الصدد مثل الحكومة والدولة والمجتمع المدني، الدولة – أصلاً– هي الجماعة السياسية الوطنية وتتكون من مجموعة كبيرة من الأفراد «الشعب» يقيمون بصفة دائمة على إقليم معين »الوطن« وتدير شئونهم هيئة منظمة استقر على تسميتها بالحكومة.. ولكن نظراً لتزايد حجم الحكومة ودورها أصبح الإدراك الشعبي يخلط بين كل من الدولة والحكومة..

فقد يعني حجم الحكومة ذلك الخير المكاني الذي تشغله في مختلف قطاعات المجتمع الاقتصادية والإجتماعية والثقافية والإدارية علماً بأنه لا علاقة بين الحجم وبين الفعالية فقد توجد حكومة كبيرة في دولة ضعيفة »في مواجهة الضغوط الخارجية« وقد توجد إدارة ذات حجم ديناصوري ولكنها هزيلة الأداء.. تكبير وتخليد دور الحكومة– الدولة أدى إلى تحويل كل دور إلى وظيفة فبدلا من أداء دور الحكومة عن طريق مجموعة من السلبيات والخطط والبرامج والتوجهات الفعالة أنشئت المؤسسات والأجهزة وتضخمت الهيئات الإدارية بغرض القيام بهذه الوظائف المزعومة هذا الكائن الديناصوري الضخم هو المشكلة في حد ذاتها فقد وجد أصلاً لحل المشكلة الاجتماعية ولكن مع التعدد والتفلطح الذي أصابه أصبح الجهاز الإداري للدولة والمجتمع غاية في حد ذاته يميل إلى تخليد نفسه والمحافظة على بقائه بالحصول على المزيد من الموارد والطاقات بصرف النظر عن الجدوى الوظيفية من وراء هذا التوسع الأمبراطوري المتزايد في الجهاز الحكومي بل إن النظام أخذ يعيد إنتاج نفسه بحكم قانون التوالد والتكاثر لمزيد من الأجهزة والمجالس.. مثل هذه »الحكومة البدنية« كانت أيضا النتاج الطبيعي لظاهرة الركود التضخمي المعاصرة وذلك إلى جانب عوامل أخرى تاريخية وحضارية، فالوجه الأول– أي الكساد والبطالة والتوقف والإفلاس أحياناً يدفع الناس إلى التمسح والتعلق بذيل الرداء الفضفاض الدولة وإلى «التمرغ في تراب الميري» بغرض الحصول على مرتب ثابت – ومضمون في شكل مرتبات وأجور وفروق معاشات وهذا يفسر لنا الميل الواضح لدى الشباب الذين سدت في وجوههم أبواب الهجرة للعمل في الحكومة والشركات العامة دون المشروعات الصغيرة الخاصة غير المأمونة، كما أنه يفسر لنا أكثر ميل الشيوخ إلى التعلق بنافذة «قطار الميري» في شكل إدارة أو استشارة كل ذلك تضخم وظيفي وبطالة مقنعة وأجور تدفع دون عائد حقيقي، وإنما هي تتيح لأصحابها مواقع حصينه للتربح واستغلال النفوذ.. أما الوجه الثاني لظاهرة الركود التضخمي – أي موجات أرتفاع الأسعار – فهي تدفع بطبيعتها إلى التضخم غير الصحي للجهاز الإداري للدولة حيث تنشأ مجموعة من المواقف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الصعبة التي تؤدي إلى مزيد من نمو الأنشطة السيادية كالأمن والعدالة والرقابة والخدمات المركزية ثم يزداد الطين بلة بأتساع وظيفة – وليس دور– الدولة خارج هذه الأنشطة التقليدية متمثلاً في دعم السلع والخدمات مما يتطلب ضرورة تدبير موارد جديدة سواء بأذون خزانة أو الأقترض الداخلي والخارجي.. هذا هو بالضبط ما يحدث في الجهاز الحكومي في بلادنا وغيرها فالمسئوليات الجسام والأعباء الضخام الملقاة على عاتق النخبة الحاكمة من قيادات سياسية ووزاء ومحافظين ومسئولين تنفيذيين تماثل تماماً ذلك الضغط الهائل على القلب والعضلات والشرايين الناجم عن ترهل الجسم وتهدده على هذا النحو نستطيع أن نرصد مظاهر الترهل التالية:

–ذلك العدد الهائل من الموظفين المكدسين في المكاتب والممرات والدواوين.

– ذلك الورم غير الحميد في أجهزة الحكم والإدارة والخدمات.

– ذلك الأنفاق المظهري في أجهزة الدولة على الطقوس والمراسم ولا سيما في المستويات العليا.

– ذلك الوقت الثمين المراق على التراب والذي يضيع في الشكليات والمسائل الرمزية على حساب اتخاذ قرارات سديدة.

– أي باختصار ذلك التسيب الذي أصاب عضلات الجهاز الحكومي والذي نجم عن ثلاثة أمراض إدارية خطيرة هي طول فترة بقاء بعض المسئولين في مناصبهم بشكل يحجب تجديد الدم.. كما ولا يمكن للدولة أن تعتمد على جهاز الحكومة بما فيه من بيروقراطية وقيادات غير صالحة أدركتها الشيخوخة وتعدد الوظائف التي يشغلها البعض بالإضافة إلى انعدام الرقابة السياسية والشعبية، قصارى القول: إن الحكومة الرشيدة تعني مديراً ذكياً ومنتجاً عفياً وجيشاً فتياً .

أ– مديراً ذكياً غير المدير المكتبي في الحكومة التقليدية ، فلا هي حكومة فاعلة ولا حتى حكومة حارسة بل هي محض »حكومة جالسة« تستهلك أكثر مما تنتج وتسأل الآخرين »في الداخل والخارج« الأخذ بيدها كي تنهض وتقوم..

ب– منتجاً عفياً نعني به العامل في المصنع والحقل وكذلك المنظم صاحب العمل القوى المنطلق »الذي لا تكبله القيود البيروقراطية واللاحوافز التي تعني عقاب المتفوق والمبدع« بدلاً من الأداء الهزيل الكامن وراء عجز الإنتاج الزراعي والصناعي..

ج– جيشاً فتياً: أي قوات مسلحة خفيفة الحركة عالية الكفاءة، فقد مضى زمن الجيوش الجرارة التي يقاس حجمها بالمعدات الثقيلة وخطوط الإمداد والتموين والوحدات الإدارية غير المقاتلة والملحقة بالجيوش والتي قد تدار بأسلوب غير اقتصادي.. أما عنا فنحن ليس لدينا جيش واحد وإنما جيوش لا نعرف القصد والبقعة التي سوف نحاربها تستدعي هذه الجيوش الجرارة وما تملكه من معدات ثقيلة وخفيفة وعتاد عسكري هائل لا نعرف لمن لأن الدول المجاورة لبلادنا نعيش وأياها في وئام وسلام.. إلا أننا قد عرفنا مؤخراً القصد والمعنى والمطلب لوجود هذه الجيوش ولا يسعني إلا أن أقول ما قاله أحد الأشقاء السودانيين أثناء حواره مع زميله..

أنا آرف أي »عارف« وأنت آرف »عارف« وربنا اللي فوق آرف »عارف« والله من وراء القصد..

المسئوليات الجسام والأعباء الضخام الملقاة على عاتق النخبة الحاكمة من قيادات سياسية ووزاء ومحافظين ومسئولين تنفيذيين تماثل تماماً ذلك الضغط الهائل على القلب والعضلات والشرايين الناجم عن ترهل الجسم

الكهرباء ومعاناة الناس

صولان صالح الصولاني

«تعرُّض خطوط الكهرباء لخبطة حديدية –خبطة حديدية تُخرج محطة مارب الغازية عن الخدمة – تعرُّض ابراج الكهرباء لإطلاق نار– وتعرضها لتفجير إرهابي.. تعرّضها.. تعرّضها.. إلخ».

هذه البداية غير المبشرة لموضوعنا ليست غريبة على أحد، فعادة ما يتجرعها المواطن – المغلوب على أمره – كأخبار فأل تطالعه بها الصحف المحلية والقنوات الرسمية عن الاعتداءات المتكررة على محطة مارب الغازية بصورة مستمرة وما هي إلا فترة اسبوع أو أسبوعين– إن لم نقل يوماً أو يومين– التي تفصل ما بين الخبر الأول عن الخبر الذي يليه.

■ كما ان خبر الاعتداء على هذه المحطة العملاقة كان حاضرا بقوة خلال الازمة التي مرت بها البلاد وأدرج خبر انقطاع الكهرباء –ذائع الصيت– ضمن الاوراق الرابحة وما أكثرها التي كانت تستخدمها الاطراف السياسية ضد بعضها، فترى كل طرف يتهم الطرف الآخر بأنه وراء قضية الاعتداء على خطوط الكهرباء ويحمله المسؤولية أمام الوطن والمواطن، وبرغم التفاؤل الذي أبداه المواطن عندما تم الاعلان عن دخول محطة مارب الغازية إلى الخدمة بكامل قوتها التوليدية، رافعا آنذاك شعار «كهرباء بلا انقطاعات متكررة» إلا أنه سرعان ما تبدّد هذا التفاؤل بميلاد أول خبطة حديدية وامتطائها «صهوة» خطوط النقل مارب– صنعاء، وإلى الآن لم يستطع أي شخص الاتيان بإحصائية شاملة لعدد الخبطات الحديدية والاعتداءات –المتكررة– التي تتعرض لها خطوط الكهرباء الآتية من محطة مارب الغازية.

■ كنا لا نعرف عن الخبطات الحديدية سوى تلك التي يستعملها الانسان في خدمته ومنها الخبطات التي تستخدم في سحب السيارات أو التي تدخل في صناعتها، ولكن بظهور محطة مارب الغازية ودخولها إلى الخدمة ظهر نوع آخر من الخبطات الحديدية –وما أدراك ما الخبطات– فهذا النوع من الخبطات هو والظلام قرينان لا يفترقان عن بعضهما البعض، فعندما يسمع أي مواطن عبر وسائل الاعلام عن خبر يتحدث عن خبطة من هذا النوع هنا أو خبطة هناك فهو لا يتردد عن إشعال شمعة حتى ولو جاءه الخبر في عز الظهيرة، منطلقاً من المثل الصيني الشهير «أن تشعل شمعة خيراً من أن تلعن الظلام» ولو أنه لا يأتي في هذا المثل أي ذكر لـ«خبطة» –لا من قريب ولا من بعيد– إلا أن الظلام وهذه الخبطة وجهان لعملة واحدة، وبالتالي فالظلام الذي لم يأت ذكره في هذا المثل سوى مرة واحدة، نقاسي معاناته بصورة مستمرة، مقتفياً أثر أي خبطة حديدية يتم إسقاطها على خطوط الكهرباء ويعم هذا الظلام «اللعين» كل مدينة وقرية وأسرة، قدر لها أن يكون مصدر كهربائها محطة مارب الغازية.

■ ولا أخفيكم أنه لمجرد ما يحل الظلام على بيتي المتواضع لا تتردد ابنتي الصغيرة، التي لا يتجاوز عمرها الخمسة أعوام، عن الإعلان عن الخبر العاجل الخاص بالكهرباء، مقتنعة بأن سبب فصل التيار الكهربائي ناتج عن إسقاط خبطة حديدية على خطوط الكهرباء الغازية، وتعرف أنه عمل إجرامي، ولم ينقص الخبر الذي تعلنه لنا، بطريقتها الخاصة، إلا عدم ذكر المرتكب الفعلي لهذا الجرم الشنيع، وهو ما لم يتم ذكره في أي خبر من الأخبار التي عادة ما تتناقلها وسائل الإعلام المحلية بهذا الخصوص.

■ لم يعد يريد المواطن من الآن وصاعداً سماع الأخبار التي تتحدث عن الخبطات الحديدية والاعتداءات المتكررة التي تتعرض لها خطوط الكهرباء وذلك بسبب الكآبة والملل الذي أصابه لكثرة سماعه لهذه الأخبار، فهو يريد بدلاً عن سماع كل ثلاثة أخبار خبطات حديدية أن يسمع خبراً عبر وسائل الإعلام يتحدث عن ضبط فاعل حقيقي ارتكب جريمة اعتداء على الكهرباء وإحالته إلى المحاكمة العلنية لينال جزاءه الرادع.. فهل من مستجيب؟

دائرة الضوء

المرأة وصناعة القرار

د. سامية الأغبري
samiaagbary@hotmail.com

تعاني المرأة العاملة في بلادنا من التهميش والإقصاء بل والتمييز فمازالت النظرة القاصرة والدونية تجاه المرأة طاغية . وتواجه المرأة المبدعة والمتميزة حربا شعواء ، ولعل الحرب النفسية أقصاها.

ولا تترقى المرأة في بلادنا إلا بشق الأنفس فيما عدا نساء قلائل ممن يحالفهن الحظ إذا كنّ من الحزب الحاكم أو من الأحزاب المشاركة في الحكم أو تنتمي لأسرة ذات سلطة ونفوذ أو جاه ومال أو من قبيلة ، أو مدعومة من قوى خارجية. فنادرا ما تترقى بكفاءتها وخبرتها.

وعلى الرغم من قلة النساء اللواتي يصلن إلى مراكز صناعة واتخاذ القرار إلا أن الرجال يخشون من المرأة وخاصة المتميزة في أدائها وقدراتها العلمية والعملية فيحجبون عنها المعلومات ويعقدون الاجتماعات دون علمها، ليس هذا فحسب بل أن الصلاحيات تسحب منها رويدا رويدا.

فالكثير من النساء اللواتي تولين مثلا مناصب مدير إدارة لا يتمكن من ممارسة مهامهن حيث لا توفر لهن أبسط الامكانيات للعمل ، ويهضمن في الميزانية المعتمدة للإدارة.

في حين أن النساء اللواتي وصلن إلى مركز مدير عام ووكيل وما فوق عددهن محدود جدا مقارنة بالرجال ، ومع ذلك لا تتاح لهن ممارسة مهامهن واختصاصهن بالشكل المطلوب.

ولا يؤخذ بما تقدمه المرأة من تصورات ورؤى تساهم في تطوير الأداء ورفع المستوى المهني في الجهة التي تعمل بها، والمرأة التي يؤخذ بما تطرحه من تصورات وبرامج لابد وأن تكون من النوع الذي يتفرغ تفرغا كاملا للعمل على حساب حياتها الخاصة ، ويكون معها لسان سليط، والقدرة على المواجهة الشرسة.

فعلى النساء العاملات أن يتضامن معا كي يفرضن أنفسهن في عالم الرجال الذي استحوذ على صناعة القرار ردحا من الزمن ، لنعيد مجد بلقيس وأروى وغيرهما من الملكات والسلطانات المنسيات في اليمن كبنت معاشر في لحج وليس في تهامة وغيرهن.

ينبغي عليكن يا نساء اليمن أن تأخذن حقكن بقوة الحجة والمنطق وبالإصرار والمتابعة والتكاتف مع بعضكن فمعظم الرجال لا يرحبون بكن كرئيسات عليهم لأن نظرتهم قاصرة بكنّ.

ستواجهن مقاومة عنيفة ، ولن تفرش الأرض بالورود لكنّ ، وهذا شئ طبيعي ، المهم لا تيأسن ، وتسلحنّ بالعلم والمعرفة وخاصة في مجال تخصصكن.

والأهم من ذلك تأخذن دورات تدريبية في مهارات التفاوض مع الرجال بالإضافة لمهاراتكن الفطرية فأنتن ذكيات بالفطرة ، فقط تحتاج كل امرأة في مراكز صناعة واتخاذ القرار أن تزيح الغبار عن عقلها، وتفعله حتى لا تصاب بالصدأ.

وتثق بقدراتها العقلية وأنها تفكر وتخطط وتنفذ أكثر من الرجل لو تمكنت من فرض وجودها القيادي، ولست هنا أنصحكن بل أنبهكن كي تثقن بقدراتكن الخارقة ، وتنطلقن إلى الآفاق الرحبة دون أن يتسرب اليأس إلى نفوسكن.

فلن يساعد الرجل المرأة كي تحقق طموحها إذا لم تساعد نفسها في الأول وتثق بأنها تفوق الرجل في طريقة تفكيرها فالمرأة كما تؤكد دراسات حديثة يمكنها أن تفكر في أكثر من موضوع في وقت واحد وتنجز أكثر من شيء عكس الرجل تماما.

زلة لسان

عبدالله قطران

وصف الرئيس السوداني عمر البشير للحركة الشعبية الحاكمة لجنوب السودان بالحشرات، لا يختلف برأيي عن وصف القذافي للثوار بالجرذان!!.. زلة لسان خاطئة للبشير، ما كان أغناه عنها!!

الصديق

سعيد ثابت سعيد

الصديق لا يراد ليؤخذ منه شيء، أو ليعطي شيئاً، ولكن ليسكن إليه، ويعتمد عليه، ويستأنس به، ويستفاد منه، ويستشار في الملم، وينهض في المهم، ويتزين به إذا حضر، ويتشوق إليه إذا سفر..

حكمة

علي جاحز

يا مطرودًا عن الباب، يا محرومًا من لقاء الأحباب، إذا أردت أن تعرف قدرك عند الملك، فانظر فيما يستخدمك، وبأيّ الأعمال يشغلك، كم عند بابَ الملك من واقف، لكنّ لا يدخل إلا من عني به، ما كلّ قلب يصلح للقرب، ولا كلّ صدر يحملَ الحبّ، ما كلّ نسيم يشبّه نسيم السحر.. (العلامة ابن الجوزي).

صميل بن عمر

بعد زيارة بن عمر هذه الأيام ..

هل سنسمع الأخوة في الإصلاح يطالبون بمحاكمة السفاح « شريك الوفاق « مجددا باسم الثورة ام ان هذا الشعار سيختفي بصميل بن عمر الذي أتى لأجل إعادة الثقة بين شركاء المبادرة على قاعدة الالتزام بالاتفاق .. ؟؟